

Distr.: General
21 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٤	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٨	ثالثا - الميزانية
٨	رابعا - الظروف الاقتصادية
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - الموارد المعدنية
٩	جيم - التشييد والصناعة التحويلية
١٠	دال - الزراعة وصيد الأسماك
١٠	هاء - النقل والاتصالات
١١	واو - السياحة والبيئة



١٢ الظروف الاجتماعية	خامسا -
١٢ لمحة عامة	ألف -
١٣ العمالة	باء -
١٤ التعليم	جيم -
١٥ الرعاية الصحية	دال -
١٦ العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادسا -
١٧ مركز الإقليم في المستقبل	سابعا -
١٧ موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٧ موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٧ نظر الأمم المتحدة في المسألة	ثامنا -
١٧ اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	ألف -
١٧ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار	باء -
٢٠ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - ملحة عامة

١ - كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره فرنسا. وتقع كاليدونيا الجديدة، التي تعتبر إقليما فرنسيا في ما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويخضع لأحكام المادة الثالثة عشرة من الدستور الفرنسي، في المحيط الهادئ، على بعد ١٥٠٠ كيلو متر إلى الشرق من أستراليا و ١٧٠٠ كيلو متر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا وماري وليفو وتيغا)، وأرخيبيل جزر بيليب، وجزيرة بين وجزر هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ١٦٧٥٠ كيلومترا مربعا ومساحة الإقليم ١٩١٠٣ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نومييا في الطرف الجنوبي من غراند تير. ويبلغ عدد سكان الإقليم ٢٤٤٠٦ نسمة، وفقا لتعداد عام ٢٠٠٩. واللغة الرسمية للإقليم هي الفرنسية ويُستخدم نحو ٢٧ لغات كاناكية محلية في مناطق محددة جغرافيا بدقة^(١).

٢ - وتضمن تعداد عام ٢٠٠٩، الذي لا يزال ينتظر صدور نتائجه عند كتابة هذا التقرير، بيانات عن الانتماء العرقي، خلافا لتعداد عام ٢٠٠٤. وستشكل بيانات التعداد أداة مفيدة لقياس جملة أمور منها، آثار الإجراءات التي تقوم بها حكومة الإقليم لإعادة التوازن بين المقاطعات. وتعد النتائج النهائية للتعداد بالغة الأهمية في ما يتعلق بحساب الاعتمادات المالية التي تخصصها حكومة الإقليم للمجتمعات المحلية.

٣ - ووفقا لأحدث معلومات رسمية متاحة عند إعداد هذه الورقة عن الانتماء العرقي، وهي معلومات يعود تاريخها إلى تعداد عام ١٩٩٦، يتألف السكان من ٤٤,١ في المائة من الميلانيزيين، وهم الكاناك أساسا؛ و ٣٤,١ في المائة من الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، وهم فرنسيون أساسا؛ و ٩ في المائة من الواليزيين؛ و ٢,٦ في المائة من التاهيتيين؛ و ٢,٥ في المائة من الإندونيسيين والفيتناميين، و ٧,٧ في المائة من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى".

٤ - وتعيش أغلبية السكان (حوالي ٧٠ في المائة) في مقاطعة الجنوب، بصفة رئيسية حول منطقة نومييا الكبرى، ويعيش حوالي ٢٠ في المائة في مقاطعة الشمال وحوالي ١٠ في المائة في جزر لويالتي. وفي عام ١٩٩٦، شكّل السكان الأصليون من الكاناك حوالي ٧٨ في المائة من سكان مقاطعة الشمال و ٩٧ في المائة من سكان جزر لويالتي، ولكنهم لم يشكلوا سوى

ملاحظة: استُمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من مصادر منشورة تشمل مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) استمدت البيانات السكانية لعام ٢٠٠٩ من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

٢٥,٥ في المائة من سكان مقاطعة الجنوب. وفي ما يتعلق بالمجموعة السكانية الكبرى الثانية في الإقليم، أي الأشخاص المنحدرون من أصل أوروبي، يعيش ٨٩ في المائة منهم في مقاطعة الجنوب.

ثانياً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٥ - أُطلقت حركة الكاناك للاستقلال في السبعينات من القرن الماضي استجابة لعملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا وردا على زيادة تدفقات الهجرة الفرنسية. وتلقت الحركة دعماً مطرداً من البلدان الميلاينية الأخرى في المنطقة واكتسبت زخماً متنامياً بشكل تدريجي في الثمانينات من القرن الماضي. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بوصفها منظمة جامعة للأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في وقت لاحق من ذلك العام حكومة مستقلة مؤقتة. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، توفي نحو ٨٠ شخصاً في المواجهات العنيفة التي وقعت بين أنصار الاستقلال والموالين. وتوقف العنف في نهاية المطاف مع عقد اتفاقي ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا الجديدة داخل الجمهورية، وهو حزب موال، وحكومة فرنسا.

٦ - ونص اتفاقا ماتينيون على توفير قدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي وتقديم مساعدات كبيرة تهدف إلى تلافي أوجه التفاوت العميقة بين الجماعات الفرنسية وجماعات الكاناك، وكذلك إلزام الإقليم بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير بعد ذلك بعشر سنوات. وفي عام ١٩٩٨، وافق الشركاء الثلاثة في اتفاقي ماتينيون على نظام أساسي جديد يحدد مؤسسات الإقليم وعلاقاته مع فرنسا. واتخذ هذا الاتفاق، الذي اطلق عليه اسم "اتفاق نوميا"، مسلكاً وسطياً بين التطلعات السياسية لكل من حزب التجمع والجبهة، وتجنب الحاجة إلى إجراء استفتاء مثير للشقاق بشأن الاستقلال. وقد وقع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ وأقر في استفتاء أجري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بنسبة بلغت ٧٢ في المائة من مواطني كاليدونيا الجديدة. وفي وقت لاحق صدقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ التابعين لفرنسا على الاتفاق. وتعرّف كاليدونيا الجديدة الآن في الدستور الفرنسي بوصفها "بلداً تابعاً لفرنسا يقع ما وراء البحار" أو "وحدة إقليمية" تتمتع باستقلالية معززة. ويكفل النظام الأساسي الجديد أيضاً أن تتمكن كاليدونيا الجديدة في نهاية المطاف من تغيير اسمها وعلمها ونشيدها الوطني لتعبر عن الهوية الثقافية الفريدة للإقليم، ولا سيما عناصرها الكاناكية.

٧ - وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، وافق كونغرس الإقليم على ثلاثة من أصل خمسة رموز هوية بوسع كاليدونيا الجديدة التوحد حولها، وهي تشمل النشيد الوطني والشعار

وشكل الأوراق النقدية، أما الاسم الجديد والعلم فلا يزال من المزمع اعتمادهما في وقت لاحق.

٨ - ويلزم اتفاق نومييا فرنسا بنقل المسؤولية عن مجالات الحكم، باستثناء السلطات السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. ومن المزمع إجراء استفتاء في موعد يحدد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨ بشأن المسائل الأساسية وهي: نقل السلطات السيادية؛ والحصول على مركز دولي كامل المسؤولية؛ واتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل المواطنة إلى جنسية. وسيحدد ثلاثة أحماس أعضاء كونغرس الإقليم الموعد الدقيق للاستفتاء. وفي حال كانت نتائج الاستفتاء الأول سلبية، يجوز لثلث أعضاء الكونغرس الدعوة إلى إجراء استفتاءين إضافيين. وإذا جاءت الإجابة سلبية منها جميعا، يجتمع أطراف الاتفاق للنظر في الوضع الناشئ على هذا النحو. ويرد النص الكامل لاتفاق نومييا في ورقة العمل لعام ١٩٩٩ (A/AC.109/2114، المرفق).

٩ - وقد حُلّت المسألة المثيرة للخلاف الخاصة بالتفسير السليم لهيئة الناخبين في الإقليم في إطار اتفاق نومييا في عام ٢٠٠٧ وانعكس ذلك في الدستور الفرنسي. ونتيجة لذلك، لا يستطيع التصويت إلا الأشخاص الذين يتمكنون من إثبات أنهم مقيمون لمدة عشر سنوات في كاليدونيا الجديدة في وقت إجراء استفتاء عام ١٩٩٨ بشأن اتفاق نومييا، أو الذين يحقق أحد والديهم هذا الشرط.

١٠ - وينقسم الإقليم إداريا إلى ثلاث مقاطعات: مقاطعة الجنوب (عاصمة المقاطعة: نومييا)؛ ومقاطعة الشمال (عاصمة المقاطعة: كوني)؛ ومقاطعة جزر لويالتي (عاصمة المقاطعة: ليفو). ويجري اختيار رئيس كل جمعية مقاطعة من الحزب صاحب الأغلبية، وهو يقوم بدور المسؤول التنفيذي الأول في المقاطعة. ويُنتخب أعضاء الجمعيات لمدة خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٣٣ وحدة حكم محلي أساسية في جميع أنحاء الإقليم، تعرف باسم الكوميونات.

١١ - ويوجد في كاليدونيا الجديدة كونغرس للإقليم يتألف من ٥٤ عضوا، وهو هيئة تشريعية تضم مجموع الأعضاء المنتخبين في جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ عضوا من مقاطعة الشمال، و ٣٢ عضوا من مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من مقاطعة جزر لويالتي).

١٢ - وتمثل حكومة الإقليم السلطة التنفيذية لكاليدونيا الجديدة ويتولى رئاستها الرئيس الذي ينتخبه الكونغرس ويكون مسؤولا أمامه. وينص اتفاق نومييا على أنه يجب على الحكومة، بوصفها هيئة جماعية، أن تعكس التمثيل الحزبي في الكونغرس بشكل نسبي. ويُنتخب الرئيس بأغلبية أصوات جميع أعضاء الحكومة.

١٣ - ووفقا لاتفاق نومييا، أنشئت مجموعة موازية من المؤسسات بهدف مراعاة الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكاناك. وهناك ثمانية مجالس عُرفية، يغطي كل منها مجالا من المجالات العرفية الثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مجلس شيوخ عربي إقليمي النطاق يشمل ١٦ عضوا، يختار كل مجلس عربي اثنين منهم، برئاسة تناوبية. ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرفي والمجالس العرفية في الأمور المتعلقة مباشرة بهوية الكاناك.

١٤ - وتنقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة بين تلك التي تؤيد بقاء كاليدونيا الجديدة جزءا من فرنسا وتلك التي تؤيد الاستقلال، مع وجود فروق دقيقة متفاوتة تميز بين الطرفين اللذين يدعمان هذين الموقفين. وفي أعقاب الانتخابات العامة في كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو ٢٠٠٩، جرى تعديل سياسي كبير في الإقليم. فقد زادت الأحزاب المناصرة للاستقلال من تمثيلها في الكونغرس بخمسة مقاعد، على الرغم من تمكن الأحزاب المناهضة للاستقلال من الحفاظ على توازن القوى بموافقتها على العمل المشترك من خلال "ميثاق جمهوري".

١٥ - وأفضت الانتخابات إلى كونغرس مؤلف من ٣١ عضوا مناهضا للاستقلال و ٢٣ عضوا مناصرا للاستقلال. والأحزاب المناهضة للاستقلال المثلة حاليا في الكونغرس هي التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وله ١٣ مقعدا؛ وحزب تجمع كاليدونيا، وله ١٠ مقاعد؛ وحزب المستقبل المشترك، وله ٦ مقاعد؛ وحزب التجمع من أجل كاليدونيا، وله مقعدان.

١٦ - وتشمل الأحزاب المناصرة للاستقلال المثلة في المجلس التشريعي الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (حزب تحرير الكاناك)، وله ٨ مقاعد؛ والاتحاد الكاليدوني، وله ٨ مقاعد؛ وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، ولها ٣ مقاعد؛ وحزب العمل، وله ٣ مقاعد؛ وجبهة تحرير الكاناك الاشتراكية، ولها مقعد واحد.

١٧ - وتضمنت الحكومة ذات الـ ١١ عضوا التي شكلت من أعضاء الكونغرس على أساس نسبي في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٩، ٧ أعضاء من أحزاب مناهضة للاستقلال هي حزب تجمع كاليدونيا، والتجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وحزب المستقبل المشترك؛ و ٤ أعضاء من حزبين مناصرين للاستقلال هما الاتحاد الكاليدوني، وحزب تحرير الكاناك، وانتخب السيد فيليب غوميس (تجمع كاليدونيا) رئيسا للحكومة والسيد بيير انغايوهني (الاتحاد الكاليدوني) نائبا لرئيس الحكومة.

١٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، انسحب الاتحاد الكاليدوني من حكومة الإقليم مشيراً إلى عدم تنفيذها الكامل لقرار كاليدونيا الجديدة بأن يكون شعارها علماً مزدوجاً يتألف من العلم الوطني الفرنسي وعلماً جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني.

١٩ - وبموجب اتفاق نوميال لعام ١٩٩٨ والقانون الأساسي لعام ١٩٩٩، إذا استقال أحد أعضاء الحكومة، تعتبر الحكومة مستقلة بأكملها. وتنص المادة ١٢١ من القانون الأساسي على أنه عندما يتوقف أحد أعضاء الحكومة عن شغل منصبه، يصبح المرشح التالي على قائمة الحزب التي انتُخب هذا المرشح منها بديلاً له. غير أن المادة تنص كذلك على أنه عندما يتعذر تطبيق تلك الأحكام، فإن الحكومة تعتبر مستقلة، وتنتخب حكومة جديدة في غضون ١٤ يوماً.

٢٠ - ووفقاً لما ورد أعلاه، عقدت في ٣ آذار/مارس ٢٠١١ جلسة لكونغرس كاليدونيا الجديدة المكون من ٥٤ مقعداً انتُخت فيها حكومة جديدة برئاسة، رئيس الكونغرس، وزعيم حزب المستقبل المشترك، هارولد مارتين، وانتُخب جيلبرت توينون من الاتحاد الكاليدوني نائباً للرئيس. وبعد قيام الكونغرس بانتخاب الحكومة مباشرة، أعلن الرئيس المنتهية ولايته فيليب غوميس استقالة حزبه من السلطة التنفيذية، حسبما حذر سابقاً. وينبغي للحكومة التي شكلت حديثاً أن تعمل "على أساس تصريف الأمور" إلى حين إجراء انتخابات جديدة. وبدأ أن السيد غوميس يدفع باتجاه إجراء انتخابات مبكرة، في حين أن باريس كانت تود حل المسألة ضمن الجدول الزمني الانتخابية الحالية حسبما أفيد. وفي الأثناء، كانت قد أخفقت محاولتان لتشكيل حكومة جديدة في وقت كتابة هذا التقرير، وذلك نتيجة لانسحاب حزب تجمع كاليدونيا من حكومة الإقليم.

٢١ - ويصوت سكان كاليدونيا الجديدة أيضاً في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وينتخبون عضواً واحداً من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وعضوين من أعضاء الجمعية الوطنية. وفي عام ٢٠١١، سيحصل الإقليم على مقعد ثانٍ في مجلس الشيوخ. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام ٢٠٠٩، أصبح مسؤول منتخب محلياً هو موريس بونغا (من حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية)، أول عضو في البرلمان الأوروبي منتخب من شعب الكانكا.

٢٢ - ويقوم مفوض سام بتمثيل الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم. ويشغل السيد ألبرت دوبوي هذا المنصب حالياً. ووفقاً للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، والمتعلق بكاليدونيا الجديدة، تختص فرنسا بالمسائل التي يحددها القانون، بما في ذلك الشؤون الخارجية، والهجرة وشؤون الأجانب، والعملة، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة،

والخدمة المدنية، والحفاظ على القانون والنظام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات ذات الصلة. ويجوز له إعلان حالة الطوارئ في الظروف المحددة في التشريعات ذات الصلة، ويرجع في هذه المسألة إلى وزير شؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار بعد إبلاغ سلطات حكومة كاليدونيا الجديدة. وفي إطار التنظيم الإقليمي للدفاع، تشكل المفوضية السامية في الإقليم مقر المنطقة الدفاعية لكاليدونيا الجديدة. ووفقا لتقارير أوردتها وسائط الإعلام، يوجد في الإقليم نحو ٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين من فرنسا، من بينهم أفراد الدرك. وتقع المسؤولية السياسية عن كاليدونيا الجديدة على عاتق الوزير الفرنسي للداخلية والأقاليم الواقعة ما وراء البحار والإدارة دون الوطنية والمهجرة، كلود غيان، ووزيرة شؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، ماري - لوس بنشار.

٢٣ - ويستند النظام القانوني للإقليم على النموذج الفرنسي، مضافا إليه التشاور الإلزامي مع المجلس الاستشاري في ما يتعلق بالجمارك. ويتولى قضاة رئاسة المحاكم الأدنى درجة ذات الطابع اللامركزي. وتقع محكمة الاستئناف في العاصمة نوميا، وتتوافر إمكانية اللجوء إلى محكمة الاستئناف العليا لفرنسا في ما يتعلق ببعض المسائل.

ثالثا - الميزانية

٢٤ - أعد مشروع ميزانية كاليدونيا الجديدة لعام ٢٠١١ استنادا إلى توقعات بتحسين الحالة الاقتصادية إلى حد ما. وكان القصد منه دعم الاقتصاد من خلال الاستثمارات العامة وتحسين السيطرة على نمو النفقات الإدارية. وينص المشروع على زيادة في الإيرادات بنسبة ٥,٥ في المائة من الضرائب. وستبلغ الميزانية الإجمالية ١٧٢,٣ بليون فرنك، حيث يبلغ صافي المصروفات ٤٥,٤ بليون فرنك (بزيادة قدرها ٨,١ في المائة عن ميزانية السنة السابقة)، بما في ذلك المصروفات التشغيلية البالغة ٤,٢ بليون فرنك (بزيادة قدرها ٢,٨ في المائة)، ونفقات الموظفين البالغة ١٤,٦ بليون فرنك (بزيادة قدرها ٣,٢ في المائة)، والاستثمارات العامة المباشرة وغير المباشرة البالغة ٨,٩ بليون فرنك (بزيادة قدرها ١٢,٢ في المائة).

رابعا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٥ - تمتلك كاليدونيا الجديدة أحد أكبر الاقتصادات في منطقة جزر المحيط الهادئ، حيث إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها يتجاوز قليلا مقابله في نيوزيلندا. إلا أنه هناك أوجه تفاوت كبيرة في توزيع الدخل. فعلى سبيل المثال، تتحمل مقاطعة الجنوب مسؤولية

توفير ٨٥ في المائة من دخول الأسر المعيشية، وتوفر مقاطعة الشمال ١١,١ في المائة منها، ومقاطعة جزر لويالتي ٣,٩ في المائة منها. ويعتمد الاقتصاد اعتمادا كبيرا على صناعة النيكل والمدفوعات من الحكومة الفرنسية. ويمثل إنتاج النيكل نحو ٩٥ في المائة من مجموع إيرادات التصدير. وينفق ما يقرب من ٨٠ في المائة من المدفوعات التي تقدمها فرنسا على التعليم والصحة ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، ويخصص معظم ما تبقى للإنفاق على خطط التنمية، في مقاطعة الشمال ومقاطعة جزر لويالتي بشكل أساسي. ويعاني الإقليم من عجز تجاري كبير ناجم عن زيادة قيمة الواردات.

باء - الموارد المعدنية

٢٦ - يعد الإقليم ثالث أكبر منتج للنيكل في العالم بعد الاتحاد الروسي وكندا، وهو يمتلك ما يقدر بربع احتياطي النيكل في العالم. ويستخرج الكروم والكوبالت أيضا على نطاق تجاري، وعثر على طبقات من الحديد والنحاس والذهب. وتنفرد كاليدونيا الجديدة بكونها اقتصادا في جنوب المحيط الهادئ يعتمد في الأغلب على التعدين ويتضمن بعض الصناعات والخدمات المحلية المتطورة جدا لدعم قطاع التعدين، وهو ما يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص العمل.

جيم - التشييد والصناعة التحويلية

٢٧ - يشكل قطاع التشييد زهاء ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه نحو ٩ في المائة من السكان ذوي الرواتب. ولا تزال مشاريع البناء في صناعة التعدين توفر قاعدة للنمو. ولا تزال هناك حاجة إلى ما يقرب من ١٠٠٠ منزل جديد سنويا في جميع أنحاء البلد. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتمد كونغرس الإقليم مشروع قانون لإنشاء مرفق لتقديم القروض بدون فوائد من أجل تمكين الأسر ذات الدخل الشهري الذي يتراوح بين ٣١٠٠ دولار و ٦٢٠٠ دولار من امتلاك المساكن. وسيبدأ المرفق العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويتوقع أن يستفيد منه نحو ٣٠٠ أسرة معيشية.

٢٨ - ولا يزال قطاع الصناعة التحويلية صغير الحجم وهو يركز إلى حد كبير على تحويل المواد الغذائية والمنسوجات واللدائن. غير أن هذا القطاع يشكل ما يقارب ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٩ - لا يعمل في الزراعة رسمياً سوى ٥ في المائة من السكان وهي تمثل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنها تشكل الأساس لقدر كبير من الاقتصاد المعيشي للسكان الأصليين. وتشكل تربية الأبقار على الساحل الغربي (التي يقوم بها ذوو الأصول الأوروبية عموماً) وتربية الخنازير وتصدير لحم الغزال إلى أوروبا أهم الأنشطة الزراعية المدرة للنقد. وكذلك يسهم صيد سمك التونة وتربية الربيان في إيرادات التصدير. وتقدم إعانات مالية كبيرة للإنتاج الزراعي في معظم المناطق ويجري التحكم في الأسعار. ومما يعيق الإنتاج الزراعي تحويل العمالة إلى صناعة التعدين ذات الربحية الأكبر والأعاصير المدارية. ونتيجة لذلك لا يزال هناك اعتماد شديد على الواردات لتلبية الطلب.

هاء - النقل والاتصالات

٣٠ - لئن كان الإقليم يفتقر إلى السكك الحديدية، فهناك شبكة طرق جيدة في نومييا وحولها، وهي المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان. أما الهيكل الأساسي للطرق في بقية مناطق البلد فهو أكثر بساطة، لكنه يُحسّن باستمرار. ويوجد في كاليدونيا الجديدة نحو ٥ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق، حوالي نصفها معبد. وتجري عمليات الشحن الخارجية في الغالب عبر نومييا. وهناك خدمات لنقل الركاب والبضائع، وميناء لليخوت والزوارق الترفيهية الأخرى. ويعتمد الإقليم اعتماداً كبيراً على النقل الجوي لتأمين الحركة الدولية والداخلية للمسافرين والبضائع على حد سواء. وتربط خدمات دولية كثيرة مطار نومييا، لاتونتونا بالبلدان المجاورة وكذلك بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا. ومن المقرر أن يكتمل تحديث مطار لاتونتونا في عام ٢٠١١ بكلفة قدرها ٨٠ مليون يورو. وهناك خدمات منتظمة من المطار الداخلي، ماجنتا، إلى الجزر البعيدة والبلدات الكبيرة في الجزيرة الرئيسية.

٣١ - وتدير الشركة الحكومية المسماة، مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدى بدء تشغيل شبكة من الكابلات البحرية بين الإقليم وأستراليا في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة قدرة شبكة الإقليم بشكل كبير، حيث وفر القدرة على الاتصال بسرعة عالية والوصول إلى الشبكات الدولية. وتطورت مرافق الإنترنت وازداد استخدامه بسرعة في السنوات الأخيرة، ولكن الإحصاءات غير متوافرة. والاشتراكات في الهواتف المحمولة آخذة في الازدياد، ولكن التغطية لا تزال متوقفة عند أقل من ٥٠ في المائة من مساحة الإقليم، وهي تتركز في معظمها في المناطق الساحلية.

واو - السياحة والبيئة

٣٢ - تنشط حكومة الإقليم في مجال تشجيع قطاع السياحة باعتباره وسيلة للتنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في المستقبل. غير أن صناعة السياحة بقيت متراجعة نتيجة للركود الاقتصادي العالمي والمنافسة القوية من الوجهات السياحية الأخرى في المحيط الهادئ التي تبذل جهودا حثيثة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، بلغ مجموع السياح الوافدين ٦٣٧ ٨ سائحا مقارنة بـ ٦٣١٣ سائحا في حزيران/يونيه، ولكنه ظل أقل بنسبة تقارب ١٠ في المائة من متوسط أرقام السنوات السابقة. وكان معدل شغل الغرف في فنادق العاصمة نويا يراوح ٥٥ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١٠ مقارنة بنسبة قدرها ٦٣ في المائة في نفس الفترة من عام ٢٠٠٩.

٣٣ - وتحظى كاليدونيا الجديدة بتنوع بيولوجي غني للغاية وهي تمتلك ثاني أكبر رصيف مرجاني في العالم بعد رصيف أستراليا. وتعرض نباتات وحيوانات الإقليم الفريدة للخطر نتيجة للتطوير المكثف لمشاريع النيكل وقد تكون مهددة بالانقراض إذا لم تنفذ الضمانات اللازمة.

٣٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أدى انسكاب للحمض في منشأة فال نوفيل - كاليدوني للنيكل إلى تسرب نحو ٢٥٠٠ لتر من حمض الكبريت من المنشأة خلال الاختبار. وقد قتلت الآلاف من الأسماك في خليج بروني، الذي تصنفه الأمم المتحدة كأحد مواقع التراث العالمي. وأفيد عن السيطرة على تسرب آخر في المنشأة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأعقب ذلك فتح تحقيق بشأنه. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أعلنت شركة فال نوفيل - كاليدوني أن المشاكل التقنية فرضت تأخيرا آخر في افتتاح المنشأة، التي كان يتوقع أصلا أن تبدأ عملياتها في منتصف عام ٢٠٠٩. ولا يزال يتعين على الشركة تحديد موعد جديد للبدء في تشغيل المنشأة.

٣٥ - ويعرب تقرير صادر عن منظمة الحفظ الدولية في شباط/فبراير ٢٠١١ عن القلق إزاء التأثير السلبي لتعدين النيكل وإزالة الغابات في النباتات والحيوانات الفريدة في كاليدونيا الجديدة. ويحتل الإقليم المركز الثاني بين مناطق العالم الـ ١٠ التي تهمس الحاجة فيها إلى اتخاذ إجراءات بشأن الغابات المهتدة بالإزالة. ولم يتبق في الإقليم سوى ٥ في المائة من غاباته الأصلية.

٣٦ - ونتيجة لإزالة الغابات، يتعرض كثير من الأنواع المستوطنة، بما فيها عدة نباتات وطيور إلى خطر الإنقراض. فعلى سبيل المثال، تعد طيور الكاغو (*jubatus Rhynochetos*)، النوع الوحيد الذي نجح من فصيلة الطيور *Rhynochetidae*، وربما كانت من أشهر الطيور

المحلية في كاليدونيا الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح غراب كاليدونيا الجديدة (Corvus moneduloides) يحظى بتغطية إعلامية كبيرة بسبب قدرته العجيبة على صنع الأدوات واستخدامها. وتعد الجزر أيضا موطننا لإحدى أكبر العظائيات، وهي عظاية كاليدونيا الجديدة العملاقة (rhacodactylus leachianus).

٣٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أعلن المصرف الأوروبي للاستثمار أنه سيوفر حدا ائتمانيا قدره ١٢,٧ مليون دولار لتمكين المصارف في كاليدونيا الجديدة من تمويل مشاريع في قطاعات الطاقة المتجددة والبيئة ومعالجة النفايات. وتصب أهداف المصرف الأوروبي للاستثمار في مسارين هما، تطوير عمليات الإقراض الطويل الأجل التي تقوم بها المصارف المحلية من خلال توفير التمويل، والنهوض بمبادرات توليد الطاقة المراعية للبيئة وحماية النظم الإيكولوجية المحلية في المؤسسات التجارية والصناعية المحلية. ويستثمر المصرف بالفعل في مرفق للطاقة الشمسية في خليج هيلوس افتتح في أيار/مايو ومن المتوقع أن ينتج ما يسد حاجة نحو ١٠٠٠ مترل من الكهرباء.

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٣٨ - أفادت وسائل الإعلام أنه لا تزال هناك، وفقا لأرقام تعداد عام ٢٠٠٩، تفاوتات كبيرة في الثروة بين شمال الإقليم وجنوبه وبين الكاناك والأوروبيين. إلا أنه ذكرت بعض الأرقام الإيجابية في مجال التعليم، حيث أن أعداد الطلاب الذين يكملون دراستهم أكبر مما هي عليه في أي وقت مضى. وقد ذكر المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الشعوب الأصلية في بيانه الصادر بعد الانتهاء من البعثة إلى كاليدونيا الجديدة (٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١١)، أنه اطلع خلال البعثة على العديد من الخطوات الرامية إلى تنفيذ اتفاق نومييا وعلى تطورات إيجابية في هذا الشأن^(٢). ومضى يقول إن "سلطات الكاناك وأفراد المجتمعات الأصلية كرروا الإعراب عن الإحباط إزاء أنماط التمييز السائدة، والقيود المفروضة على ممارسة حقوقهم العرفية، وسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعدم المشاركة الكافية في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم على كثير من الصعيد".

٣٩ - ويشكل اختلال التوازن في التنمية الاجتماعية بين المقاطعات مصدر قلق كبير لحكومة الإقليم. ووفقا لبيان أصدرته جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في الحلقة

(٢) نشرة صحفية صادرة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١١، انظر:

<http://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10730&LangID=E>

الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ المعقودة في نومييا في أيار/مايو ٢٠١٠، بلغت نسبة الأسر المعيشية التي لديها مياه جارية في مقاطعة الجنوب ٩٥ في المائة، في حين أنها بلغت في مقاطعتي الشمال وجزر لويالتي ٧٧ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم أسرة معيشية واحدة من كل ست أسر معيشية في مقاطعة الشمال وواحدة من كل خمسة في جزر لويالتي مصابيح الكيروسين للإضاءة. ويستأثر ما يقرب من ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية في كامل الإقليم بنحو ٥٥ في المائة من مجموع الدخل المعلن. ويعاني واحد من كل أربعة كاليديونيين من الفقر النسبي، في حين أن نحو ٧٠٠٠ أسرة معيشية تعيش بدخل غير ثابت.

٤٠ - وقد تعهدت حكومة السيد غومس السابقة بمعالجة ارتفاع تكلفة المعيشة في الإقليم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أقر كونغرس الإقليم تشريعا يرفع الحد الأدنى للأجر الشهري بنحو ٢٠ في المائة على مدى ثلاث سنوات، ليصل إلى ١٦٠٠ دولار بحلول عام ٢٠١٣. واعتمد في أيار/مايو ٢٠١٠ قانون يفرض رقابة على أسعار حوالي ١٠٠ نوع من السلع الاستهلاكية. وزاد السيد غومس أيضا الاستثمارات في الأشغال العامة وغيرها من المشاريع.

٤١ - وفي تطور مواز، أقر مجلس الشيوخ الفرنسي في عام ٢٠٠٨ قانونا يهدف إلى إصلاح المعاشات التقاعدية المربوطة بالأسعار في الأقاليم الفرنسية الواقعة ما وراء البحار (المعاشات التقاعدية في كاليديونيا الجديدة أعلى بنسبة ٧٥ في المائة مما هي عليه في فرنسا). ونتيجة لذلك، يجري، منذ عام ٢٠٠٩، تخفيض مستويات المقاييس للمعاشات التقاعدية تدريجيا حتى عام ٢٠٢٨.

باء - العمالة

٤٢ - في تموز/يوليه ٢٠١٠، انخفض عدد سكان كاليديونيا الجديدة الباحثين عن عمل إلى ٧٢٠٠ شخص، وهو تحسن كبير مقارنة بـ ٩٠٠٠ شخص في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠. غير أن الفوارق بين المناطق تتضح بجلاء في أرقام البطالة. فعدد العاطلين عن العمل لا يزال مرتفعا بشكل خاص في مقاطعة الشمال. إلا أن افتتاح شركة كون لمنشآت لتجهيز النيكل في مقاطعة الشمال في عام ٢٠١٢ يتوقع أن يؤدي في البداية إلى إحداث ٨٠٠٠ فرصة عمل سيخصص الكثير منها للسكان المحليين. وفي الوقت نفسه، تقول حكومة الإقليم إنها لا تملك إحصاءات تؤكد ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الكانك (انظر الفرع الثامن - باء من هذه الوثيقة).

٤٣ - ويواصل ممثلو الكانك الإعراب عن القلق إزاء تدفق هجرة العمال إلى كاليديونيا الجديدة. واعترفت حكومة الإقليم بهذا الأمر، وأوضحت أن الهجرة تشمل العمال ذوي

المهارات العالية والفنيين والمديرين، غير المتوافرين في القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهرا، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقا لحكومة الإقليم، قام ثلاثة أرباع القوة العاملة المستضافة في منشأة النيكل في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل. وتخطط الحكومة لتوفير التدريب المهني للكاليدونيين، وذلك بهدف إفساح المجال أمامهم لشغل ٩٥ في المائة من فرص العمل المحدثة في الصناعة التعدينية في المستقبل.

جيم - التعليم

٤٤ - لا يزال نظام التعليم في الإقليم يتبع نموذج النظام الفرنسي بدقة، واللغة الأساسية للتعليم في جميع المستويات هي الفرنسية. والتعليم مجاني وإلزامي للأطفال بين سن ٦ سنوات و ١٦ سنة. ويستمر التعليم الابتدائي لمدة خمس سنوات. وينقسم التعليم الثانوي إلى مرحلتين، أولاهما برنامج مدته أربع سنوات يبدأ في سن الـ ١١ سنة. أما البرنامج الإضافي الذي يمتد لثلاث سنوات، ويعرف باسم الثانوية العليا، فهو اختياري؛ غير أن إتمامه بنجاح ضروري للطلاب الراغبين في مواصلة التعليم العالي. وتدير كاليدونيا الجديدة خمس مؤسسات للتعليم العالي، بما في ذلك فرع لجامعة المحيط الهادئ الفرنسية. وبلتحق الكثير من الطلاب الساعين للحصول على شهادات جامعية بالجامعات في الخارج، بما في ذلك في فرنسا.

٤٥ - وقد نقل القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ صلاحية إدارة التعليم الابتدائي العام إلى سلطات كاليدونيا الجديدة ومنحها الحق في تكييف المناهج الدراسية وفقا للخلفيات الثقافية واللغوية المحلية، بما في ذلك التعليم بلغات الكانك.

٤٦ - ووفقا للمعلومات التي قدمها مجلس الشيوخ العرقي في أيار/مايو ٢٠١٠، يتضح غياب النجاح المدرسي في أوساط الأطفال الكانك في ظل النظام المدرسي الحالي. وعلى الرغم من الأحكام الواردة بهذا الشأن في اتفاقات ماتينيون ونوميا، ومن الجهود الرامية إلى تغيير الوضع نحو الأفضل، لا تزال هناك فجوة واسعة في مستوى التعليم بين الكانك الشباب ونظرائهم الأوروبيين. وهذا يؤدي إلى مستويات أعلى من البطالة وعدم الاستقرار والانحراف في أوساط الأهالي الشباب. ويرى مجلس الشيوخ العرقي أن تعليم لغات الكانك وثقافتهم في المدارس الابتدائية، وهو جزء من اتفاق نوميا، ليس فعالا دائما، وقد يكون له تأثير ضار في لغات الكانك الأقل استخداما إذا نفذ بالوتيرة الحالية. ووفقا لمجلس الشيوخ، يبلغ معدل التوقف عن الدراسة في السنة الأولى في جامعة كاليدونيا الجديدة ٧٠ في المائة، و ٩٠ في المائة من هذا الرقم هم طلاب الكانك الذين يعيشون في مدن أكواخ الصفيح في نوميا.

٤٧ - وترکز عدة معاهد بحوث في نوميا على دراسات عن التنوع البيولوجي والبيئة وعلم الأحياء والجيولوجيا والنيكل والأوقيانوغرافيا والتاريخ وعلم الإنسان وعلم الاجتماع واللسانيات الخاصة بلغة الكاناك.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٠، قام وزير التعليم الوطني الفرنسي بزيارة كاليدونيا الجديدة ووقع اتفاقاً لنقل سلطة إدارة التعليم الثانوي من فرنسا إلى الإقليم. ويشكل ذلك النقل جزءاً من عملية اتفاق نوميا وسيدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتعهدت الحكومة الفرنسية بمواصلة تمويل نظام التعليم الذي تبلغ تكاليفه ثلث ميزانية حكومة الإقليم تقريباً، بما يشمل دفع أجور نحو ٤ ٥٠٠ من المعلمين والإداريين.

دال - الرعاية الصحية

٤٩ - يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في كاليدونيا الجديدة ٧١,٨ سنة للرجال و ٨٠,٣ للنساء (عام ٢٠٠٧). وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كان يوجد في الإقليم ٥٤٥ طبيباً ممارساً و ١ ٠٩١ ممرضاً و ١٢٥ طبيب أسنان و ١٠٦ قابلات و ١٤١ صيدلانياً.

٥٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، توجد في نوميا ثلاثة مستشفيات عامة (فيها ٤٩٢ سريراً)، وثلاث عيادات خاصة (فيها ١٧٨ سريراً) وأربعة مستشفيات متخصصة (فيها ١٨٤ سريراً). وعلى صعيد المقاطعات، توفر خدمات الرعاية الصحية العامة المتكاملة من خلال سبعة مراكز للخدمات الاجتماعية والطبية فيها ٤٢ سرير مستشفى، و ١٩ مركزاً طبياً، و ١٤ مستوصفاً، و ٥٥ مرفقاً للاستشارة الطبية، و ٢٢ مركزاً للرعاية الصحية للأسنان. وقد أقر كونغرس كاليدونيا الجديدة مشروعاً بقيمة ٥٣٠ مليون دولار لتشييد مستشفى إقليمي جديد ليحل محل مستشفى غاستون بوريه في نوميا. وقد وافق الكونغرس على تشييد مستشفى ميديبول في كوتيو بالقرب من نوميا، الذي سيحوي عدداً من الأسرة يتجاوز ما يحويه المستشفى الرئيسي الحالي بـ ١٠٠ سرير. ومن المقرر أن يبدأ تشييده في عام ٢٠١١ وأن يكتمل بعد أربع سنوات.

٥١ - وتعد حالات تفشي حمى الضنك، وهي مرض ينقله البعوض، أمراً شائعاً، وخصوصاً خلال الأشهر الرطبة الدافئة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو، وتحدث حالات تفشي أكثر خطورة من وقت لآخر. وتحدث حالات بسيطة من تفشي داء اللويبات، إلا أن حالات تفشي أكثر خطورة تحدث من وقت لآخر، ولا سيما خلال الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٢ - يحدد القانون الأساسي لعام ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية.

٥٣ - وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٦ أصبحت كاليدونيا الجديدة عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، بعد أن كانت مراقبة منذ عام ١٩٩٩. وحضر وفد كاليدونيا الجديدة، برئاسة رئيس حكومة الإقليم آنذاك، الاجتماع الحادي والأربعين للمنتدى الذي عقد في بورت فيلا، بفانواتو، في ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأعرب رئيس الوفد في الاجتماع عن اهتمام كاليدونيا الجديدة بنيل العضوية الكاملة في المنتدى في نهاية المطاف. وأقر المنتدى بأن عددا من المسائل المتصلة بوضع كاليدونيا الجديدة على الصعيد الدولي سيحل من خلال تقديمها في عملية تقرير المصير مع فرنسا في إطار اتفاق نومييا، وطلب من أمانته أن تواصل التعاون مع كاليدونيا الجديدة في مجال استكشاف السبل التي يمكن من خلالها توسيع وتعزيز مشاركة الإقليم ودوره في المنتدى، بوسائل منها تنشيط الحوار من خلال اللجنة الوزارية للمنتدى المعنية بكاليدونيا الجديدة. وفي عام ٢٠٠٧، منحت منظمة إقليمية أخرى، هي مجموعة الطليعة الميلانيزية، مركز المراقب لجهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني، التي تمثل شعب الكانكا.

٥٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استضاف الإقليم مهرجان الفنون الميلانيزية الرابع. وسيستضيف في عام ٢٠١١ المنتدى السنوي للاتحاد الأوروبي والبلدان والأقاليم الواقعة ما وراء البحار والدورة الرابعة عشرة لألعاب المحيط الهادئ.

٥٦ - وكاليدونيا الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، هي عضو في جماعة منطقة المحيط الهادئ، التي تعد أقدم منظمة إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وتتخذ أمانتها من نومييا مقرا لها. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك كاليدونيا الجديدة فيها في منطقة المحيط الهادئ برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ وبرنامج تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ.

٥٧ - وتواصل كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز الإقليم المنتسب، وهو مركز منحه معاهدة روما التي تشكل أساس السياسة الإنمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي حاليا. وكما ورد سابقا، تتلقى كاليدونيا الجديدة معونة إنمائية من

الاتحاد الأوروبي في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر المخصص للبلدان والأقاليم الواقعة ما وراء البحار الذي يغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٨ - ترد التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز كاليدونيا الجديدة في المستقبل في الفرع الثاني والفرع الثامن - باء من ورقة العمل هذه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٩ - في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ذكر رئيس جمهورية فرنسا، أن الدولة الفرنسية تضمن تنفيذ اتفاق نومييا والنقل الفعلي للسلطة، ودعا سكان كاليدونيا الجديدة إلى الشروع فوراً في مناقشات تجرى قبل عام ٢٠١٤ بشأن المستقبل المؤسسي للبلد بحيث يمكن للمشاورات المنصوص عليها في اتفاق نومييا أن تؤدي إلى نتيجة توافق عليها الأغلبية الساحقة من الناخبين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، ترأس رئيس وزراء فرنسا اجتماعاً في باريس للجنة المتابعة التي تشرف على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ في ما يتعلق بأيلولة السلطة إلى كاليدونيا الجديدة. وأعقب ذلك زيارة استغرقت ثلاثة أيام قام بها في تموز/يوليه إلى الإقليم، وهي أول زيارة على هذا المستوى الرفيع منذ أكثر من عقد من الزمن.

ثامناً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٠ - اعتمدت اللجنة الخاصة في جلستها العاشرة المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مشروع قرار عرضه ممثل فيجي باسم بلده وباسم بابوا غينيا الجديدة (انظر A/AC.109/2010/L.9).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار

(اللجنة الرابعة)

٦١ - في الجلسة الثالثة التي عقدها اللجنة الرابعة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ألقى كل من رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة آنذاك ومقدمة التماس من شعب الكاناك كلمة أمام اللجنة الرابعة.

٦٢ - وفي تلك الجلسة (انظر A/C.4/65/SR.3)، قال رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة آنذاك إن تشريعات سنت في السنة الماضية تقضي بنقل السلطات في مجالي التعليم والنقل الجوي والبحري من فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة، وإنه وضعت إجراءات لنقل السلطات في مجالات أخرى بالاتفاق مع فرنسا، نظرا لأن الإقليم لا يزال في حاجة إلى مساعدتها. وكما يتضح من نطاق الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة، فإن المؤسسات السياسية في كاليدونيا الجديدة تعمل بشكل جيد جدا.

٦٣ - وقد أثمرت الجهود التي يبذلها الإقليم في مجال التنمية الاقتصادية، إذ نمت العمالة والنتاج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة و ٤ في المائة على التوالي خلال السنوات الأربع السابقة. ومضى يقول إن كاليدونيا الجديدة على وشك أن تصبح ثاني أكبر منتج للنيكل في العالم مع دخول منشأتين جديدتين فيها حيز الإنتاج في عام ٢٠١٢. وثمة جهود مستمرة تُبذل لتطوير الهيكل الأساسي للمؤسسات التجارية والصناعية في جميع أنحاء الإقليم بغية استعادة التوازن بين المقاطعات المختلفة ونوميا. ولئن تضمنت قرار الجمعية العامة ١٠٢/٦٤ ملاحظة تفيد بأن البطالة لا تزال مرتفعة في صفوف الكاناك، فليس هناك في الواقع أي إحصاءات موثوق بها في هذا الصدد. وتبلغ نسبة البطالة حاليا ٦,٥ في المائة، مما يدل على وجود حاجة إلى مواصلة التأكيد على توفير التعليم الأساسي والتعليم المستمر والتدريب لسكان كاليدونيا الجديدة. وأشار إلى أن الهدف لا يتمثل في إنتاج أعداد أكبر من خريجي المدارس الثانوية فحسب، بل أيضا في منع الأطفال من التوقف عن الدراسة لأن ذلك يؤدي إلى إطالة أمد أوجه عدم المساواة الاجتماعية.

٦٤ - وانتقل الحاكم إلى استقدام عمال المناجم الأجانب، وهو ما أشير إليه أيضا في القرار ١٠٢/٦٤، فقال إن استقدام عمال المناجم الأجانب ذوي المهارات العالية لا يجري إلا في حالة ندرة العمال المحليين. وأضاف قائلا إن هؤلاء العمال بمنحون تصاريح عمل لفترات قصيرة جدا. ومن ناحية أخرى، وضعت مشاريع تدريب طموحة تكفل أن يحتل سكان كاليدونيا الجديدة ٩٥ في المائة من الوظائف في صناعة النيكل في نهاية المطاف.

٦٥ - وقال إن المنظمات السياسية والاجتماعية في الإقليم بدأت تضع في الاعتبار الهوية الكاناكية. ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٠٢/٦٤، سُن القانون المحلي المتعلق برموز كاليدونيا الجديدة الثلاثة. واتخذت كاليدونيا الجديدة شعارا جديدا لها. وقد أوصت لجنة الموقعين على اتفاق نوميا بأن يرفع علم جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني جنبا إلى جنب مع العلم الفرنسي ريثما يبدأ العمل في ما يتعلق برمزي الهوية الآخرين، أي علم البلد واسمه؛ واكتسب هذا الترتيب طابعا رسميا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٦٦ - واستطرد الحاكم قائلاً إنه في ما يتعلق بشواغل الكانك إزاء تأثير التعدين في البيئة (الفقرة ٦ من القرار ١٠٢/٦٤)، فإن كونغرس كاليدونيا الجديدة اتخذ تدابير تشريعية تضمن الإدارة المستدامة لموارد التعدين، وذلك استجابة للشواغل التي أعرب عنها الكانك. ويجري استصلاح مناطق التعدين السابقة وإعادة تشجيرها، وستقدم إلى الكونغرس عما قريب خطة لاستصلاح ٢٠٠ موقع تعدين سابق خلال العقد القادم.

٦٧ - وأشار إلى أن الأعمال التحضيرية لاستفتاء تقرير المصير تمثل أولوية عليا لجميع الحركات السياسية في كاليدونيا الجديدة، وقال إن لجنة الموقعين على اتفاق نومييا شكلت لجنة توجيهية تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر لإجراء مشاورات معمقة بشأن حالة الأعمال التحضيرية، وذلك تمثيلاً مع دعوة الجمعية العامة إلى عملية تكون جميع الخيارات ممكنة فيها وتصون حقوق جميع قطاعات السكان.

٦٨ - أما السيدة لاووفيا، وهي مقدمة التماس من جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، فقد قالت إن التحدي الذي ينطوي عليه اتفاق نومييا هو كيفية التمكن من تحقيق أكمل شكل للحكم الذاتي في كاليدونيا الجديدة في ظل الجمهورية الفرنسية، يمكن أن يؤدي إلى الاستقلال إذا أراد الشعب ذلك. فالحكم الذاتي الكامل والاستقلال يعينان أنه يتعين على كاليدونيا الجديدة أن تكون قادرة على تأمين مستقبلها الاقتصادي. ومن ثم ينبغي أن تظل تنمية الموارد البشرية والعمالة في قلب السياسات العامة.

٦٩ - وأشارت إلى أن عدم قدرة الإقليم على تمويل تكاليف إنهاء الاستعمار على النحو الوارد في اتفاق نومييا ينجم أساساً عن استمرار اعتماده الشديد على الإيرادات الآتية من النيكل، وقالت إن نظام الضرائب بحاجة إلى تحديث، في الوقت الذي ينبغي فيه تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو وإرساء مالية كاليدونيا الجديدة على أسس سليمة. ومن شأن تنمية قطاعات مولدة لفرص العمالة مثل الزراعة والسياحة أن يؤدي إلى تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على النيكل. وبينما يجري الإعراب عن القلق بشأن طريقة توزيع الموارد في ما بين المقاطعات، لا يوجد أي تحليل موضوعي يمكن الاستفادة منه في تقييم احتلال التوازن. وينتظر أن تكون الخطة المرتقبة المتعلقة بالتنمية المتوازنة للإقليم مفيدة في هذا الصدد.

٧٠ - واسترسلت قائلة إنه تقرر نقل الاختصاصات في عدة مجالات رئيسية من فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة على أن يصحب ذلك التدريب اللازم. غير أنه ثمة قلق بشأن الموارد التي تتطلبها عمليات النقل هذه. فكاليدونيا الجديدة لا تزال تحصل على مساهمات مالية ضخمة

من فرنسا، مما يدل على استمرار تبعيتها والتحديات التي تواجهها في محاولة تمويل وتنفيذ خطة تنمية فعالة.

٧١ - وأكدت مجدداً على الطلب الموجه من جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني إلى الأمم المتحدة لتقديم مساعدة إلى كاليدونيا الجديدة في مجال تقييم مستوى الحكم الذاتي الذي حققته حتى الآن ومساعدتها في تحديد ما إذا كانت سياساتها الحالية تخفض فعلاً من مستوى اعتمادها على فرنسا. وقالت إن جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني تؤيد اعتماد الجمعية العامة لمشروع قرار بشأن العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار، وتقترح أن تقوم الأطراف المعنية في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة فيها بوضع برنامج عمل بناءً للعقد.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٢ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١١٣/٦٥، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/65/23 و Corr.1) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً (A/65/23). وقد قررت الجمعية العامة في ذلك القرار أن:

- ١ - ترحب بالتطورات الهامة التي حدثت في كاليدونيا الجديدة منذ توقيع ممثلي كاليدونيا الجديدة وحكومة فرنسا اتفاق نومييا في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨؛
- ٢ - تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها بروح من التآلف، في إطار اتفاق نومييا، لصالح شعب كاليدونيا الجديدة بأسره، وترحب في هذا السياق بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه بالإجماع في باريس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن نقل السلطات إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٩ وإجراء انتخابات المقاطعات في أيار/مايو ٢٠٠٩؛
- ٣ - تشير إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا الرامية إلى أخذ هوية الكانك في الاعتبار على نطاق أوسع في التنظيم السياسي والاجتماعي لكاليدونيا الجديدة، وترحب في هذا السياق باعتماد حكومة كاليدونيا الجديدة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ القانون المتعلق بالنشيد الوطني والشعار وشكل أوراق النقد؛
- ٤ - تعترف بأحكام اتفاق نومييا المتعلقة بمراقبة الهجرة وحماية العمالة المحلية، وتلاحظ أن البطالة لا تزال مرتفعة فيما بين الكانك وأن تعيين عمال المناجم الأجانب لا يزال مستمراً؛

- ٥ - **تلاحظ** الشواغل التي أعربت عنها مجموعة من السكان الأصليين في كاليدونيا الجديدة بشأن نقص تمثيلها في الهيئات الحكومية والاجتماعية للإقليم؛
- ٦ - **تلاحظ أيضا** الشواغل التي أعرب عنها ممثلو السكان الأصليين فيما يتعلق بتدفقات المهاجرين المتواصلة وتأثير التعدين على البيئة؛
- ٧ - **تحيط علما** بالأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا التي تنص على إمكانية أن تصبح كاليدونيا الجديدة عضوا أو عضوا منتسبا في منظمات دولية معينة، مثل المنظمات الدولية في منطقة المحيط الهادئ والأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية، وفقا لأنظمة هذه الهيئات؛
- ٨ - **تلاحظ** أن موقعي اتفاق نومييا قد اتفقوا على توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرير؛
- ٩ - **تذكر** بأن الدولة القائمة بالإدارة قد وجهت دعوة، لدى إنشاء المؤسسات الجديدة، إلى قيام بعثة معلومات تتألف من ممثلين عن بلدان منطقة المحيط الهادئ بزيارة كاليدونيا الجديدة؛
- ١٠ - **تلاحظ** مواصلة تقوية الروابط بين كاليدونيا الجديدة وكل من الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي في مجالات مثل التعاون الاقتصادي والتجاري والبيئة وتغير المناخ والخدمات المالية؛
- ١١ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة الاستمرار في إحالة المعلومات إلى الأمين العام على النحو المطلوب بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛
- ١٢ - **تدعو** جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية لتقرير المصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة وتصون حقوق جميع قطاعات السكان، وفقا لنص وروح اتفاق نومييا الذي يقوم على مبدأ أن لسكان كاليدونيا الجديدة الحق في اختيار الطريقة التي يتحكمون بها في مصيرهم؛
- ١٣ - **تشير مع الارتياح** إلى الجهود التي تبذلها السلطات الفرنسية لتسوية مسألة تسجيل الناخبين عن طريق اعتماد تعديلات للدستور الفرنسي، في اجتماع مجلسي البرلمان الفرنسي في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تتيح لكاليدونيا الجديدة أن

- تقتصر الأهلية للتصويت في الاقتراعات المحلية على الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية لعام ١٩٩٨ عند توقيع اتفاق نومييا، مما يكفل للسكان الكانكا تمثيلا قويا؛
- ١٤ - **ترحب** بجميع التدابير المتخذة لتعزيز اقتصاد كاليدونيا الجديدة وتنويعه في جميع الميادين، وتشجع على اتخاذ مزيد من هذه التدابير وفقا لروح اتفاقي ماتينيون ونومييا؛
- ١٥ - **ترحب أيضا** بما توليه الأطراف في اتفاقي ماتينيون ونومييا من أهمية لإحراز مزيد من التقدم في مجالات الإسكان والتوظيف والتدريب والتعليم والرعاية الصحية في كاليدونيا الجديدة؛
- ١٦ - **تلاحظ** المساعدة المالية المقدمة من حكومة فرنسا إلى الإقليم في مجالات مثل الصحة والتعليم ودفع مرتبات الموظفين العموميين وتمويل المشاريع الإنمائية؛
- ١٧ - **تعترف** بمساهمة المركز الثقافي الميلانيزي في حماية ثقافة الكانكا الأصلية في كاليدونيا الجديدة؛
- ١٨ - **تلاحظ** المبادرات الإيجابية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية في كاليدونيا الجديدة، بما فيها عملية "زونيكو" التي ترمي إلى رسم خرائط للموارد البحرية داخل المنطقة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة وإلى تقييم تلك الموارد؛
- ١٩ - **ترحب** بالتعاون القائم فيما بين أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا في مجال مراقبة مناطق صيد الأسماك، وفقا للطلبات التي أعربت عنها فرنسا أثناء انعقاد مؤتمر القمة لفرنسا وأوقيانوسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وجزيران/يونيه ٢٠٠٦؛
- ٢٠ - **تعترف** بالصلات الوثيقة بين كاليدونيا الجديدة وشعوب جنوب المحيط الهادئ وبالإجراءات الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية والإقليمية لتيسير توطيد تلك الصلات، بما في ذلك توثيق العلاقات مع البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ؛
- ٢١ - **تشير مع الارتياح** في هذا الصدد إلى مشاركة كاليدونيا الجديدة في مؤتمر القمة الحادي والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في بورت فيلا، فانواتو في ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، في أعقاب انضمامها إلى المنتدى كعضو منتسب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛

- ٢٢ - تشير إلى الزيارات المتواصلة الرفيعة المستوى إلى كاليدونيا الجديدة التي تقوم بها وفود من بلدان منطقة المحيط الهادئ وبالزيارات الرفيعة المستوى التي تقوم بها وفود من كاليدونيا الجديدة إلى البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ؛
- ٢٣ - ترحب بروح التعاون التي تبديها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليدونيا الجديدة وتجاه تطلعها الاقتصادية والسياسية وزيادة مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية؛
- ٢٤ - تشير إلى إقرار قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لتقرير اللجنة الوزارية للمنتدى المعنية بكاليدونيا الجديدة، في مؤتمر القمة السادس والثلاثين للمنتدى الذي عقد في بابوا غينيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وإلى استمرار قيام اللجنة الوزارية للمنتدى بدورها في رصد التطورات في الإقليم وفي تشجيع توثيق المشاركة الإقليمية؛
- ٢٥ - ترحب بالاختتام الناجح لأعمال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي نظمتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في نوميا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، وتعرب عن تقديرها لكاليدونيا الجديدة، حكومة وشعبا، لاستضافة الحلقة الدراسية والحكومة فرنسا لما قدمته من دعم لتنظيمها؛
- ٢٦ - تقرر أن تبقى العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة، نتيجة توقيع اتفاق نوميا، قيد الاستعراض المستمر؛
- ٢٧ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في مسألة إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.